دور أيوب ثابت في التطورات السياسية اللبنانية حتى عام 1943

Role of Ayoub Thabet in Lebanese Political Developments Until 1943

م. د. نوار مجيد ناصر: كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة/ أقسام ذي قار.

Dr. Nawar Majeed Nasser: Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University / Dhi Qar Departments.

Email: nawar.majed@alkadhum-col.edu

تاريخ الاستلام:	2024-12-24	تاريخ القبول:	2025-01-07	تاريخ النشر	2025-02-01

الملخص:

إنَّ الاهتمام الذي أثاره تاريخ لبنان السياسي لدى جمهور واسع من الباحثين لاسيما الأكاديميين منهم، قد أثمر عن دراسات كثيرة اتسمت بالرصانة والعلمية، وخاصة ما يتعلق منها بتاريخ الشخصيات السياسية التي كان لها نصيب في صنع الأحداث والمشاركة فيها، لذا فإن هذه الدراسة هدفت إلى كشف النقاب عن شخصية مهمة من الشخصيات اللبنانية والتي كان لها الأثر الفاعل في أحداث لبنان المعاصرة، والتي عملت على تحقيق ما يصغون إليه اللبنانيون في خضم وضع متشابك ومضطرب. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: كان أيوب ثابت عروبياً قومياً إلى حد كبير، وكان يؤمن بأن يبقى لبنان السيد الحر المستقل، مسلطاً جل اهتمامه على استقرار لبنان وبسط العدل رافضاً خروج لبنان من مبدأ الحياد والانخراط؛ وأدى دوراً كبيراً وفاعلاً داخل المجلس النيابي في معالجة القضايا الأساسية والمصيرية في تاريخ لبنان المعاصر، وبذل جهداً كبيراً في إيصال صوت الشعب اللبناني عامة، والمطالبة بحقوقهم المكتسبة عبر وسائل برلمانية ديمقراطية شرعية.

الكلمات المفتاحية: دولة لبنان الكبير، الشخصيات السياسية، أيوب ثابت، المجلس التمثيلي الأول، الجنرال الفرنسي.

Abstract:

The interest that Lebanon's political history aroused among a wide audience of researchers, especially academics, has resulted in many studies characterized by sobriety and scientificity, especially those related to the history of political figures who had a share in making events and participating in them. Therefore, this study aimed to uncover the veil. About an important Lebanese figure who had an effective impact on contemporary events in Lebanon, and who worked to achieve what the Lebanese people wanted in the face of a complex and turbulent situation.

Keywords: The State of Greater Lebanon, Political Figures, Ayoub Thabet, First Representative Council, French general.

المقدمة:

اهتم الباحثون الأكاديميون بدراسة دور الشخصيات السياسية في تاريخ لبنان المعاصر، لأن مثل تلك الدراسات من شأنها فتح حيز كبير ومساحة واسعة على مجمل التطورات السياسية التي شهدتها بلدانهم وسط ظروف داخلية وإقليمية ودولية معقدة، فضلاً عن الصفات الشخصية التي لها أهمية كبيرة في تحديد سلوك الفرد السياسي بما يتعلق بالأهلية أو الجمود أو التسلط أو حب الظهور والفاعلية. إضافة إلى ذلك، فإن دراسة هذه الشخصيات تتطلب من الباحث أن يسلك منهجاً تاريخياً قائماً على الموضوعية، لأن هذا النوع من الدراسات يعد من أصعب أنواع الدراسة بسبب غلبة الجانب الذاتي على الموضوعي في أحداثها.

يعد موضوع (دور أيوب ثابت في التطورات السياسية اللبنانية حتى عام 1943) موضوعا مهماً له مبرراته لاختياره للدراسة؛ وذلك لما تركه من أثر كبير في تاريخ لبنان المعاصر، فضلاً عن ذلك نشاطاته التي ساهمت في تقويم العملية النيابية وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد الشعب اللبناني عامة وقد ترجم عمله هذا في مختلف الميادين، وأسهم في صنع العديد من القرارات السياسية منذ بداية عمله السياسي في لبنان.

قسمت الدراسة نظرا لمتطلبات البحث إلى ثلاثة مباحث: تطرق المبحث الأول إلى نشأة أيوب ثابت وبداية عمله السياسي داخل المجلس التمثيلي الأول، في حين تناول المبحث الثاني دور أيوب ثابت في التطورات السياسية قبل توليه رئاسة الجمهورية. أما المبحث الثالث فقد ركز على انتخاب أيوب ثابت رئيساً للجمهورية اللبنانية عام 1943. وفي نهاية الدراسة جاءت الخاتمة التي ضمت بين ثناياها أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: نشأة أيوب ثابت وبداية عملة السياسي داخل المجلس التمثيلي الأول

ولد أيوب ثابت في بلدة حمدون الضيعة، قضاء عالية عام 1874، وتلقى دراسته الأولى في نفس البلدة، ثم انتقل إلى بيروت، حيث درس في المدرسة الإنجيلية السورية، وأنهى قسمها الإعدادي عام 1889. اكمل دراسة الطب في الجامعة الأميركية عام 1893، ليتخصص في مجال الطب الباطني بعد سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1900، وعمل في مستشفيات نيويورك ومنها اعتنق المذهب الإنجيلي بعدما كان مارونيا ليعود إلى لبنان ليمارس في بلاده مهنة الطب[1].

[1] ضاهر، عدنان محسن؛ وغنام، رياض (2012): معاجم حكام لبنان 1842– 2012، ط1، بيروت: دار بلال، ص130.

عرف عن أيوب ثابت ميله إلى الجانب السياسي والعمل في الحركة الإصلاحية في بيروت عام 1913، إذ اشترك في المؤتمر العربي الأول[1]، فضلا عن كتابة عدة مقالات هاجم بها الأتراك والدفاع عن لبنان[2].

كما عرف عنه أيضاً استقامته في العمل وتفانيه فضلاً عن التزامه[3]، ففي وقت توليه إحدى المناصب جعل الدوام الرسمي في الدوائر على شفتين، الأول قبل الظهر والثاني بعده، وهذه أول مرة في تاريخ العمل الرسمي في البلاد[4].

عقد المجلس التمثيلي الأول في لبنان جلسته الأولى في الخامس والعشرين من أيار عام 1922[5]، إذ افتتح الجلسة بكلمة للجنرال غورو[6]، وبعدها بدأ العمل على انتخاب الرئاسات الخاصة بالمجلس، وكان أيوب ثابت من ضمن الأشخاص الذين قدموا أنفسهم لتولي رئاسة

[1] المؤتمر العربي الأول: مؤتمر عقد عام 1913 في باريس ما بين 18و 23 حزيران 1913، حيث حضر المؤتمر مجموعة من الشخصيات العربية، وانتخب من يمثلهم في المؤتمر، فكلف الحزب من أعضائه عبد الحميد الزهراوي واسكندر عمون، حيث أعلن مؤتمر باريس مسألتين رئيسيتين، حقوق العرب والإصلاح الإداري والدستوري على أسس اللامركزية، لكن أغلبية المشاركين فيه أو أيدوه قد أعدموا حيث اتهموا بأنهم جواسيس وعملاء للدول الأوربية أو لوحقوا فيما بعد. للمزيد من التفاصيل ينظر: الكيلاني، شمس الدين (2012): تحولات في موقف النخب سورية من لبنان 1920– 2011، ط 1، بيروت، ص 38، 39.

[2] السيد، فؤاد صالح (2011): معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي، ط4، بيروت، ص118: الحلو، ناجي كريم (1980): أحكام لبنان 1920–1980، ط1، بيروت، ص 56.

[3] كان يقضي أكثر أوقاته ينظم شعر الزجل والفرادى وكان يصطاف في سرادق في كروم بحمدون بعيدا عن الناس. له بعض المؤلفات منها عبرة وذكرى أو كلمة حول الشورى وديوان شعر زجلي بعنوان الودي، إضافة إلى ذلك كان هناك العديد من الرسائل والمقالات التي دبجها ونشرها في جريدة المفيد ضد السلطات العثمانية، فضلا عن العديد من المجالات كان من أهمها مهنة الطب التي اتخذها محوراً أساسيا في حياته في جميع البلدان التي استقر فيها بين فترة وأخرى حتى وفاته في الرابع عشر من شباط عام 1947. للمزيد من التفاصيل ينظر: ضاهر، عدنان محسن؛ وغنام، رياض، المصدر السابق، ص 134.

[4] الحلو، ناجي كريم (1980): حكام لبنان 1920–1980، ط1، بيروت، ص44.

[5] المجلس التمثيلي الأول: أصدر وكيل المندوب السامي روبير دوكي نفسه في 10 آذار 1922 القرار الرقم 1307 الذي تضمن قانون انتخاب المجلس التمثيلي الأول للبنان الكبير المؤلف من 30 عضواً توزعوا على الأولوية (المحافظات) والمدن المستقلة إدارياً. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلس النواب اللبناني 1920–2000، دار نشر الدولية للمعلومات ش. م. ل، بيروت، 2003، ص10.

[6] الجنرال غورو: ولد هنري جوزيف يوجين غورو في 17 تشرين الثاني عام 1867 في باريس، وكان من أبرز الشخصيات الفرنسية العسكرية، التحق بالجيش عام 1890، تولى قيادة الجيش الرابع في الحرب العالمية الأولى عام 1915، وبترت ذراعه اليمنى فيها، عين في 9 تشرين الأول 1919 مفوضا عاما وقائدا عسكريا لجيش الشرق في سورية، استقال من منصبه في 25 تشرين الثاني 1922، توفي في باريس 1946. للمزيد من التفاصيل ينظر: ظاهر، عدنان؛ وغنام، رياض، المصدر السابق، ص 78–81؛ الدليمي، صباح مهدي ويس (1989): الثورة السورية الكبرى وموقف الرأي العام العراقي منها (1925 – 1927)، كلية التربية – جامعة بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة، ص33.

Aaron, Klieman (1971): Foundations of British policy in the Arab world, London, P.306

المجلس، غير أن نتيجة التصويت لم تحالفه بعد أن حصل على 9 أصوات، في حين فاز حبيب السعد[1]، برئاسة المجلس بعد حصوله على 27 صوتاً، ليفوز أيوب ثابت بعضوية اللجنة التدقيقية داخل المجلس.[2]

واصل المجلس النيابي عقد جلساته الاعتيادية، ففي الجلسة الخامسة المنعقدة في السادس من آذار عام 1923، طرح أثناء الجلسة مقترحا خاصا بالآثار اللبنانية، وإنشاء دائرة من الوطنيين ذوي الخبرة لا يقل عددهم عن ثلاثة أشخاص للمحافظة على تلك الآثار، فأيد أيوب ثابت ذلك المقترح مضيفاً إليه بعض الأمور التالية:

- أولا: لا يجوز حفر الآثار والعاديات في لبنان الكبير إلا بإذن من الحكومة.
- ثانياً: إن الآثار والعاديات التي تكتشف في لبنان الكبير لا تخرج خارج البلاد، وتكون هذه الآثار تحت إدارة وسيطرة الحكومة اللبنانية.

فحصل الاقتراح بعد إضافة أيوب ثابت على موافقة جميع الأعضاء أثناء التصويت[3].

وفي جلسة الحادي والأربعين المنعقدة في كانون الثاني لعام 1924، طرح رئيس المجلس النيابي نعوم لبكي مشروع الاتفاق بين حكومة لبنان الكبير والبنك السورية، لمناقشة ووضع التعديلات عليه[4].

وفي ضوء ذلك جاءت مداخلة النائب أيوب ثابت قائلاً: "أنا واثق كل الوثوق من أن الحكومة ستعمل تعديلات المجلس وأرى أنه يجب على الحكومة والنواب أن يستأهلوا من جهته، إن المشروع الذي بين أيدينا مشروع وطني هام ومن الضروري أن نوافق بعد إدخال التعديلات اللازمة عليه"،

[1] حبيب باشا السعد: ولد في ناحية الشوف في عين تراز عام 1867 وترأّس المجلس النيابي، ثُمَّ عُين رئيسًا للجمهورية أثناء فترة الانتداب الفرنسي، وعمل قبل عهد الانتداب إداريًا في حكومة متصرفية جبل لبنان، ثُم عُيِّن رئيسًا للحكومة العربية في جبل لبنان بعد انهيار الدولة العُثمانيَّة وقيام المملكة العربية السورية، توفي سنة 1946، للمزيد من التفاصيل ينظر: أبو عيسى، شادي خليل (2009): الولايات غير المتحدة اللبنانية، بيروت، ص 46. 47؛ الصولاغ، حسين محمد (1990): التطورات السياسية في لبنان 1941 – 1958، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ص16.
Encyclope, die du mond Actual les Arabes. Collection dirigee, e`ar Charles Henri Faurod, paris, 1975, P.233.

[2] م.م.ن اللبناني، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الأول، الجلسة الرابعة، الجلسة الأولى، بتاريخ 25 أيار عام 1922.

[3] الشمري، محمد سكير، المصدر السابق، ص 28، 29.

[4] م. م. ن اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد العادي الثاني، الجلسة الأولى، بتاريخ 25 كانون الثاني عام 1924.

كما اقترح أيوب ثابت على المجلس أن يكون المشروع موقوف العمل به إلى أن يأخذ المجلس علماً بأن شركة البنك السوري قبلت تعديلات المجلس، فحصلت موافقة رئيس المجلس على الاقتراح.[1]

وفي أواخر كانون الثاني تم تعيين الجنرال موريس هنري ساراي ([2](Henry Sarrai، وصل المفوض السامي الفرنسي الجديد الجنرال ساري إلى بيروت عام 1925 وانصرف فورا إلى تنفيذ سياسته الخاصة[3]، وفي كانون الثاني 1925 أصدر القرار بتجديد إجراءات لانتخاب حاكم وطني لبناني بدلاً من الحاكم الفرنسي، إلا أنه لاحظ إصرار المجلس التمثيلي على ترشيح شخصية لبنانية وهو أميل اده[4]، فقد كان شخصية غير مرغوب فيها من جهة نظر المفوض السامي الفرنسي الجنرال ساري، فأصدر القرار الذي أقر بموجبه حل المجلس التمثيلي وإجراء انتخابات جديدة طبقا لأحكام المادة (47)[5] .

المبحث الثاني: دور أيوب ثابت في التطورات السياسية قبل توليه رئاسة الجمهورية

في الخامس من حزيران عام 1925، أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار الذي أبقى فيه على ثلاثين نائباً موزعين على خمسة دوائر انتخابية هي :(بيروت، طرابلس، بحنس، صيدا، زحلة)، وقسم أعضاء المجلس بين الطوائف اللبنانية (17 مقعدا للمسيحيين و13 مقعدا للمسلمين)،

[1] المحلاوي، ياسر حمد خليفة ضايع (2014): أميل إده ودوره السياسي في لبنان حتى عام 1949، كلية الآداب، جامعة الأنبار، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 115.

[2] الجنرال موريس بول ساراي: ولد في 6 نيسان عام 1865، درس العلوم العسكرية وتدرج في المناصب حتى بلغ أعلاها، عين مديرا لمدرسة سان ميكسان العسكرية ومديرا للمشاة بين عامي 1907–1911، عُين في 1 كانون الأول 1913 قائدا لفيلق الجيش الثامن الفرنسي، وفي 24 نيسان 1914 أصبح قائدا للجيش السادس، أصبح مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان في 2 كانون الثاني عام 1925، تضاءل اهتمام سراي بلبنان أثناء الثورة السورية، أقالته الحكومة الفرنسية من منصبه في 8 تشرين الثاني عام 1925 بعد عشرة أشهر من تعيينه، فكانت الثورة السورية السبب الرئيسي لإنهاء حكم سراي، آخر حكم المفوضين العسكريين، وتعيين حاكم مدني على سوريا ولبنان، توفي في 23 آذار 1929. للمزيد من التفاصيل ينظر: بيهم، محمد جميل، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ص30؛ ضاهر، عدنان محسن؛ غنام، رياض، معجم حكام لبنان والرؤساء...، ص65.

[3] الأمنازي، نجيب (1954): سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ص32.

[4] إميل إده: سياسي ورجل دولة لبناني من الطائفة المارونية، ولد إميل إده في 1884 في دمشق. تلقى علومه لدى الآباء اليسوعيين في بيروت. تابع دروسه في الحقوق في فرنسا في جامعة (إيكس إن بروفانس) مارسيليا حيث أقام من سنة 1902 إلى 1909، شغل إدّه عدة مناصب في حياته السياسية، فكان عضوًا في المجلس التمثيلي في جبل لبنان (1922–1925)، ثم رئيسًا له (1925–1928)، كما كان عضوًا في مجلس الشيوخ (1926–1927)، ونائبًا في البرلمان اللبناني (1927–1936) ورئيسًا للحكومة ما بين 1929–1930، توفي عام 1949. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبي يونس، الكسندر جرجي (2019): إميل إده (1883– 1949) قدة الجمهورية اللبنانية، الجامعة اللبنانية، بيروت؛ ياسر حمد خليفة ضايع المحلاوي، المصدر السابق.

[5] لونغرنغ، ستيفن هملسي (1978): سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقيل، ط1، بيروت: دار الحقيقة، ص192.

وفي اليوم نفسه أصدر القرار الذي بموجبه تمت دعوة ناخبي المرحلة الأولى للانتخاب في 28 حزيران 1925 من أجل انتخاب هيئة الناخبين، ودعت المادة الثانية من القرار نفسه ناخبي المرحلة الثانية في الثاني عشر من تموز عام 1925 لانتخاب أعضاء المجلس التمثيلي الثاني .[1]

أجرت الانتخابات الفرنسية في باريس التي فازت بها الأحزاب اليمينية، عاد المعتدلون إلى الحكم وقبل أن يصل أمر عزل الجنرال ساري ودي كايلا وتعيين غيرهم في سوريا ولبنان كان الإثنان قد تركا السراي في أواخر عام 1925، وتم تعيين رجل سياسي عسكري هو هنري دي جوفنيل [2] (Henri de Jouvenel)، ليكون أول مفوض سامي مدني، وفي أثناء وصوله إلى لبنان قرر أن يمنح الحكم الذاتي لسائر البلاد التي كانت تخضع للانتداب الفرنسي وسعي هنري دي جوفنيل إلى وضع سياسة جديدة لاستتباب الأمن في البلاد[3].

كتب المفوض السامي هنري دي جوفنيل إلى حكومة لبنان يدعو فيها المجلس التمثيلي في مدة قصيرة لإعداد الدستور على ضوء مسودة باريس، وبذلك اجتمع المجلس وانتخب لجنة خاصة لإعداد الدستور وتنسيق بنوده، وكلفت اللجنة استشارة الهيئة الرسمية وأصحاب الرأي من كبار الموظفين والقضاء والمحامين[4].

عهد المفوض السامي هنري دي إلى حكومة لبنان وضع مشروع الدستور بالاتفاق مع المندوب السامي، فتحول المجلس إلى مجلس تأسيسي انتخب لجنة سميت بلجنة الدستور التي تكونت من (12) عضواً، وأوكلت إلى هذه لجنة دراسة مشروع الدستور واقتراح ما يلزم بشأنهما، وما أن أنهت اللجنة أعمالها حتى عرضته على المجلس التمثيلي الذي باشر جلسته لمناقشة مسودة الدستور في التاسع عشر من أيار عام 1926 واستغرقت في الدراسة ثلاثة أيام[5].

في هذه الأثناء عمل أيوب ثابت وتماشياً مع فكره المدني وقناعاته وكرهه للطائفية والتعصب الطائفي، على وضع مسودة دستور جديدة، ولعله اللبناني الأول الذي وضع على هويته

[1] الجبوري، عبدالله سليمان شحاذه (2016): دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني 1943–1958، كلية الآداب، جامعة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، ص18.

[2] هنري دي جوفنيل: ولد في فرنسا يوم 5 نيسان عام 1876، تولّى منصب مدير عام وزارة التجارة الفرنسية في العام 1905، وبعد ذلك انخرط في العمل الصحافي وأصبح رئيسا لتحرير صحيفة (لوماتان – LEMATIN)، وهو رابع مفوض سامي فرنسي في لبنان وسوريا، وكان أول مفوض سامي فرنسي دعا إلى العمل بروح غير عسكرية، وذلك باللجوء إلى الأسلوب المدني في الحكم؛ بحكم كونه أول مدني تولى المنصب، وهو الذي أعلن الدستور اللبناني، واستمر في مهمته كمفوض سامي من 1925–1926، توفي في فرنسا في 5 تشرين الأول عام 1935. للمزيد من التفاصيل ينظر: بلييل، ادمون (1946): تاريخ لبنان العام، بيروت، ص485.

[3] الجبوري، مصدر سابق، ص12.

[4] الشمري، مصدر سابق، ص 42–44.

[5] المحلاوي، مصدر سابق، ص 119.

عبارة المذهب لا طائفي، غير أن هذه المسودة لم تلقي القبول في لجنة الدستور أو حتى المفوض السامي الفرنسي[1].

في الثالث والعشرين من أيار عام 1926، وافقت الجمعية على نص دستوري حول (دولة لبنان الكبير) إلى (الجمهورية اللبنانية). ودعا المجلس إلى انتخاب رئيسا للجمهورية. وكان في الوقت نفسه قد اعترف المجلس بالمجلس التمثيلي مجلساً للنواب[2]، وعين الأعضاء الستة عشر في مجلس جديد للشيوخ[3]، وعين أيوب ثابت عضوا في مجلس الشيوخ في الرابع والعشرين من أيار عام 1926 عن الأقليات[4]. وبعد يومين عقد المجلسان جلسة مشتركة تم فيها انتخاب شارل دباس[5]، أول رئيس للجمهورية اللبنانية[6].

أجري في السابع عشر من تشرين الأول عام 1927 أول تعديل على الدستور تضمن إلغاء مجلس الشيوخ، وتم دمجه بمجلس النواب ليصبح في لبنان مجلسا واحدا؛ مما رفع عدد أعضاء المجلس إلى46 عضواً[7].

ما أن فتح المجلس جلساته حتى بدأ أيوب ثابت، وإميل أده، والبير قشوع على تأليف لجنة موحدة قوامها (9) أعضاء سيطروا بواسطتها على قرارات المجلس سيطرة تامة، ومن خلال طرح الأسئلة التي تتعلق بعدد الوزارات الطائفية ومصير المديرين العامين وتنسيق صلاحياتهم مع

[1] الجبوري، عبدالله سليمان شحاذه، المصدر السابق، ص 25.

[2] Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon, Second Edition, Pluto Press, London, 2012, p. 90.

[3] ضاهر، عدنان محسن؛ وغنام رياض، المصدر السابق، ص 131.

[4] الصليبي، كمال سليمان (1991): تاريخ لبنان الحديث، ط7، بيروت: دار النهار، ص 212.

[5] دباس شارل جرجي: ولد في دمشق في 16 نيسان عام 1884 وهو مسيحي أرثوذكسي الأصل، قدم إلى بيروت ودرس في مدرسة الأقمار الثلاثة، ثم في جامعة القديس يوسف والجامعة الأمريكية، عينه الجنرال غورو على رئيس دائرة العدلية والأوقاف في أول تنظيم للإدارة اللبنانية عام 1920، انتخب أول رئيس للجمهورية اللبنانية لمدة ثلاثة أعوام ولم يكن مارونيا وإنما أرثوذكسيا، وجدّد له مرة أخرى عام 1929، توفي في باريس في 22 أب 1935. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله، إياد إبراهيم (2015): شارل دباس ودوره السياسي في لبنان 1884– 1935، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، رسالة ماجستير غير منشورة؛ ظاهر، عدنان؛ وغنام، رياض (1961): معجم الحكام والرؤساء...، ص 109–112؛ الرياشي، إسكندر (1961): رؤساء لبنان كما عرفتهم، ط1، بيروت، ص26–47.

[6] أبو عيسى، شادي خليل (2008): رؤساء الجمهورية اللبنانية 1926 – 2007 خفايا، وقائع، وثائق، صور، ط 1، بيروت، ص 32، 30: الخزعلي، فاضل جاسم منصور (2012): العلاقات السورية اللبنانية 1946–1963، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية: رسالة ماجستير غير منشورة، ص14.

[7] الجبوري، جاسم محمد خضير (2006): مجلس النواب اللبناني 1943– 1975، كلية الآداب، جامعة الموصل، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 30، 29.

صلاحيات الوزارة[1]، الأمر الذي حمل رئيس مجلس الشيوخ محمد الجسر على توجيه كتاب إلى رئيس الجمهورية بمعارضة كل حكومة تتألف من أكثر من ثلاثة وزراء، يقابله إصرار من النواب على أن تكون الوزراء سباعية[2].

على إثر ذلك ذكر أيوب ثابت في المجلس الذي عقد من التنافس في المسائل القانونية الذي مثل هذا الخطاب كله، من يستطيع أن يقول في نقده شيئاً لا أحد، أبدى صاحبه رأيه بصراحة وقد يكون ذلك الرأي مخالفا لرأيي ولرأي سواي ولكن القصد هو الأسلوب وعدم جرح الغير، لم يقل: أنتم يا 16 شيخاً خائنون وأنتم يا 32 نائباً خائنون، بل قال: لا أقبل التعيين لأنه ليس في مصلحة الأمة، وقال: لم توكلكم الأمة لتعديل الدستور على هذه الصورة. وجوابي على هذا أن الأمة لم توكلك أنت أيضاً بوضع الدستور عندما وضعته وكان عليك أن تقول ذلك يوم طلبوا إليك وضع الدستور .إن لوضع الدساتير قوانينا، فإما أن تنتخب هيئة خاصة مجرد عن كل تأثير شخصي، بمعنى أني النائب وأني أتكلم عن نفسي لو كنت نائباً، أول ما أوجه إليه اهتمامي المحافظة على هذا الكرسي، أما إذا كنت في هيئة معينة لمدة مؤقتة فإني عندئذٍ أضع دستوراً كدساتير العالم التي وضعتها أكبر الأدمغة. أنا لا أنتقد الآن كيفية وضع الدستور، إنما أردت أن أجيب حضرة النائب من حيث التعديل وعدم جوازه لأن الأمة لم توكل إلينا ذلك. فإذا كان الأصل فاسداً فلا عجب إذا كان الفرع فاسداً[3].

كانت حملة أيوب ثابت على الحكومة تهدف إلى حثها على إجراء الإصلاحات اللازمة في مختلف المجالات، لاسيما في العدلية والمالية والمعارف، لذا رفع عريضة مع بعض الشيوخ بنزع الثقة عن حكومة (أوغست أديب الأولى في حال رفضها الإصلاحات المطلوبة وذلك لتأتي الجواب برفض، استقالة الحكومة في الرابع من أيار عام 1927[4].

وعلى إثره استقالة حكومة أوغست أديب الأولى، وفي اليوم التالي من الاستقالة صدر مرسوم ذو الرقم (1560) من رئيس الجمهورية بقبول استقالة وزارة أوغست أديب، ونص المرسوم أيضاً على تعيين بشارة الخوري رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للمعارف[5]، ثم تلا هذا المرسوم مرسوماً آخر

[1] أنطوان، عدنان إسكندر (2005): الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام 1952، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة.

[2] المحلاوي، مصدر سابق، ص 143-144.

[3] م. م. ن. اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، 13 بتاريخ تشرين الأول عام 1927.

[4] المحلاوي، مصدر سابق، ص 144.

[5] تشكيل حكومة بشارة الخوري منذ بداية عام 1927 إلى 5 كانون الثاني 1928 والتي ضمت (بشارة الخوري رئيس الوزراء، شكري قرداحي وزير المعارف، جورج ثابت وزير الداخلية، خالد شهاب وزير المالية، أحمد وزير الأشغال العامة، سليم تلحوق وزير الصحة الإسعاف العام، اليأس فياض وزير الزراعة). للمزيد من التفاصيل ينظر: ماجد، خليل ماجد (1997): تاريخ الحكومات اللبنانية 1926 – 1996 التأليف، الثقة، الاستقالة، ط1، بيروت، ص 19.

في اليوم نفسه حمل الرقم (1560) والذي نص على تعيين الوزراء[1]، في حكومة بشارة الخوري الأولى، ثم قدمت حكومة بشارة الخوري برنامجها الوزاري في الثاني عشر من أيار 1927، وبعد الاستماع إلى مناقشته من قبل المجلسين النواب والشيوخ، نالت الثقة بالإجماع .[2]

عمل أيوب ثابت طوال حكم وزارة بشارة الخوري على محاربة الطائفية وطالب المحاكم اللبنانية أن تصدر أحكامها باسم الشعب اللبناني، مدافعا عن حرية الرأي والمطبوعات، وكل ذلك يظهر بوضوح أثناء مداخلات في مجلس الشيوخ لاسيما في أثناء مناقشة بيان حكومة بشارة الخوري الأولى في الربع عشر من حزيران 1927، إذ صرح بما يلي: على الحكومة بأن تهتم كثيراً بهذه المسألة[3].

تم تشكيل حكومة ثلاثية[4]، برئاسة بشارة الخوري في الخامس من كانون الثاني عام 1928، وعين بشارة الخوري نائب رئيس الوزراء وزيراً للعدلية وللمعارف العامة، وتم تعيين أيوب ثابت وزيراً للداخلية، والصحة والإسعاف العام[5].

عرف أيوب ثابت أثناء توليه وزارة الداخلية بمواقفه الصلبة وبقرارته الجريئة بفرض ضريبة على رمي النفايات في الشوارع، ونقل مكتبة من داخل وزارة الداخلية في السرايا القديمة، وأمر رجال الشرطة في مطاردة المخالفين، فضلاً عن إجراءاته في التشديد على الموظفين بضبط مواعيد الدوام، كما منع شرب القهوة في الدوائر الرسمية، والأكل ضمن الدوام الرسمي[6].

تألفت هذه الوزارة من ثلاثة وزراء بدلاً من سبعة ولو مكنها الدستور لانحصرت السلطة الإجرائية المسؤولة بوزير واحد، وإن في تأليف الحكومة على هذا الشكل مقدمة لبرنامج واسع

A.D.F., vol.264, Télégramme de Le Mowsleur Aristibe Briand Kinistre des Affaires Etrangèr os de la République Frangaise, Baris, No. 412-2, du 30 july 1928, P.112.

[1] المحلاوي، مصدر سابق، ص 144.

[2] م. م. ن. اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الخامسة، 12 بتاريخ أيار عام 1927.

[3] المحلاوي، مصدر سابق، ص 144.

[4] الخوري، أسطفان إبراهيم (2013): وثائق البطريرك الحويك السياسية، ط1، لبنان، ص300-301.

[5] تألفت حكومة بشار الخوري الثانية من (بشار الخوري رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للعدلية والمعارف العامة، وأيوب ثابت وزيرا للداخلية والصحة والإسعاف العام، وحسين الأحدب وزيرا للمالية والأشغال العامة والزراعة. للمزيد من التفاصيل ينظر: شعيب، علي عبد المنعم (1990): تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918 – 1946، ط1، دار الفارابي، بيروت، ص47.

A.D.F., vol.264, Télégramme de Le Mowsleur Aristibe Briand Kinistre des Affaires Etrangèr os de la République Frangaise, Baris, No. 412-2, du 30 july 1928, P.112.

[6] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول الجلسة الأولى، 18 كانون ثاني 1928.

أساسه الاقتصاد في النفقات مع تسهيل سير المعاملات، إن الحكومة ترى أن كل وظيفة غير ضرورية مضرة يجب الاستغناء عنها، حيث صرح أيوب ثابت قائلاً: "أنا أمضي أوراقاً كوزير. لا أربط بلادي ما دمت غير نائل الثقة وليس لي حق بالتوقيع، أنا استعفيت من الوزارة هذه أعمال أولاد صغار عملوها في غير هذا المطرح وانتقل وزير الداخلية من مقاعد الحكومة إلى مقاعد النواب" .[1]

وقد استمرت حكومة بشارة الخوري عدة أشهر إلى أن تم استبدالها في الثامن والعشرين من آب عام 1928 بحكومة جديدة برئاسة حبيب السعد وإلى جانبه أربعة وزراء[2]، واجهت حكومة حبيب السعد في شهر شباط عام 1929 معارضة شديدة من قبل النائبين إميل إده وألبير قشوق الذي طرحا مسألة التضامن بين لبنان وسوريا في معاهدة تصفية الديون العثمانية، غير أن الحكومة استطاعت حينها أن تدافع عن نفسها أمام هذه المعارضة، لاسيما وأن المفوضية الفرنسية كانت قد دعت مجلس النواب للتصديق على هذه الاتفاقية، ولا يسع المجلس أن يخالف للمفوضية أمراً في قضية دولية خطيرة كهذه .[3]

وعلى إثر ذلك عبر أيوب ثابت عن رأيه قائلاً: "أي ضرر يحصل من التناقش طالما نحصر البحث بالأمور المالية والإدارية ولا نتعداها بل نتبادل الآراء، وهذا يجري في كل بلاد العالم. وهذا الاتفاق لا دخل له بالانتداب أو بمفوضية أو بحكومة. بعض الأحيان تأتي الحكومة بمشروع وتكون الأكثرية ضد الحكومة وتصوت ضد المشروع مع معرفتها أن الصواب في جانب الحكومة، ولكن هنا المسألة لا تهم الحكومة بل تهم البلاد فهي فوق كل حزب وكل شخصية، أصبح الكلام في فرنسا والانتداب مبتذلاً، يقولون أنا أحب فرنسا وأنا أحب الانتداب، نعم أنا ميال لفرنسا وغيري ميال ولكن يجب أن نترك المعارضين يبدون رأيهم ليصدق المجلس عن اقتناع، فيقال صدق المجلس الاتفاق وهو مقتنع ولكن ليس بدون مناقشة.[4] "

استمر تعليق الدستور اللبناني في التاسع من آيار عام 1932 لحين استبدال المفوض هنري بونسو (Henriponsot)[5] في تموز عام 1933 بمفوض سامي الكونت دي مارتيل

[1] ضاهر وغنام، صدر سابق، ص140.

[2] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، بتاريخ 18 كانون ثاني عام 1928.

[3] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، بتاريخ 26 شباط عام 1929؛ المحلاوي، مصدر سابق، ص161.

[4] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، جلسة بتاريخ 27 آذار عام 1929؛ المحلاوي، علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص47.

[5] هنري بونسو: دبلوماسي محترف، ولد في بولونيا في 2 آذار 1877، دخل السلك الدبلوماسي في عام 1903، ليست لديه انتماءات سياسية إلا أنه يمتلك تجربة غنية، حيث عمل في الجزائر والمغرب وعمل في سيام، وبرلين وفي كندا، تم تعيينه سكرتيرا عاما للحكومة التونسية في عام 1922. تولى مهام مديرية الشؤون الفرعية الإفريقية في فرنسا، أصبح المفوض

("[1](DeMartil)، مفوضا ساميا جديدا على لبنان الذي أصدر في الثاني من كانون الثاني عام 1933 قراراً بإعادة تنظيم الإدارات في الجمهورية اللبنانية، وتعيين حبيب السعد رئيساً للجمهورية[2]، خلفاً لشارك دباس على أن لا يتسلم مهام منصبه إلا بعد إجراء الانتخابات في الشهر ذاته[3].

في عام 1933 استقال دباس وعين بريقا أبو بواز حاكماً على لبنان الكبير رئيساً للدولة وبقي مجلس المديرين في مهمته برئاسة عبد الله بيهم أحد وجهاء المسلمين في بيروت كأمين سر الدولة[4].

فكانت أول قراراته هو الخاص بتعيين حبيب السعد بقرار رقم (L.R/3) الصادر في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1934 رئيسا للجمهورية لمدة سنة واحدة فقط [5]، إلا أن لا تبدأ ولايته إلا بعد عودة الحياة النيابية وإجراء الانتخابات، وأجرت الانتخابات النيابية على مرحلتين، الأولى بتاريخ الحادي والعشرين والثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1934 والثانية بتاريخ السابع والعشرين والثامن والعشرين من الشهر ذاته، وكانت النتيجة فوز أكثري موالية الانتداب الفرنسي. وافتتح مجلس النواب أولى جلساته في الثلاثين من كانون الثاني عام 1934 وجرى خلالها انتخاب شارل دباس رئيسا له بأكثر 19 صوتاً من أصل 25، وألقى رئيس المجلس المنتخب خطايا أكد فيه على استقلال لبنان استقلالاً سياسياً ضمن حدود الدولة، وطالب المجلس بالإشراف على أعمال الحكومة وتأمين مصلحة جميع اللبنانيين. استلم حبيب باشا السعد منصب

السامي لفرنسا في بلاد الشام سوريا ولبنان عام 1926، وتوفي في عام 1963. للمزيد من التفاصيل ينظر: الخزاعي، صباح علكم موسى (2007): الشيخ تاج الدين الحسني ودوره في تاريخ سورية المعاصر 1890 – 1943، جامعة القادسية، كلية التربية، ص30.

Arsan, Andrew (2015): Cyrus Schayegh, The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates, Routledge, New York, P-P. 35-38.

[1] الكونت دي مارتيل: سياسي ودبلوماسي فرنسي، ولد في27 تشرين الثاني عام 1878، درس الحقوق ثم تخَّرج من المدرسة السياسية في 2 أيار 1901 دخل ملحقا بمكتب رئيس الوزراء، رقي إلى وظيفة سكرتير ثالث عام 1906 ثم سكرتير ثاني في 2/كانون الأول 1908، وملحقاً سياسياً وتجارياً في 1 تشرين الأول عام 1909، أصبح مفوضا ساميا في سوريا ولبنان خلفا لهنري بونسو في12 تشرين الأول 1933، أعاد العمل جزئياً بالدستور المعطل منذ العام 1932، عيّن حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية لمدة سنة واحدة تنتهي في كانون الثاني 1935، توفي في كانون الثاني عام 1940. للمزيد من التفاصيل ينظر: ظاهر، عدنان؛ وغنام، رياض، المصدر السابق، ص93-95.

[2] ضاهر وغنام، مصدر سابق، ص93-95.

[3] نعلبنديان، بيرج (2011): النظام السياسي اللبناني (الواقع الآفاق)، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، ص20.

[4] رماني، مصدر سابق، ص58.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد (2916)، بتاريخ 12 كانون الثاني 1934.

رئاسة الجمهورية في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1934 إلا أن الدستور اللبناني[1] بقي خلال هذه الفترة معلقا، باستثناء مجلس النواب الذي عاد الانعقاد ولكن صلاحياته كانت مقيدة من جهة منح الثقة للحكومة أو نزعها عنها، وهذا ما أمكن حكومة عبد الله بيهم من البقاء لفترة سنة تقريبا ارتفعت خلالها الأصوات داخل مجلس النواب وخارجه مطالبة بإعادة الحياة الدستورية اللبنانية[2].

كان أيوب ثابت في 1934 من المشاركين في الجلسات البرلمانية وبحضور فعال حيث كان يقترح اقتراحات لأجل صلاح للشعب اللبناني وبشكل فعال على المجتمع اللبناني.[3]

شهد عام 1935 أحداثا سياسية هامة تمثلت في قيام المظاهرات والاضطرابات احتجاجاً على الأوضاع السياسية السيئة والفراغ الدستوري القائم في البلاد، كما بدأت الحركات الشعبية ذات الجذور الوطنية القومية بالتحرك والعمل ضد الانتداب الفرنسي؛ الأمر الذي اضطر المفوض السامي دي مارتيل إلى تخفيف قيود الانتداب على لبنان، فأصدر في الحادي عشر من كانون الأول 1935 قرارا سمح بموجبه لمجلس النواب بانتخاب رئيسا للجمهورية، واجتمع المجلس في جلسة استثنائية عقدت بتاريخ في العشرين من كانون الثاني 1936 وانتخب أميل إده رئيسا للجمهورية بأكثر 15 صوتاً من أصل 25[4].

بعد تسلم أميل أده رئاسة الجمهورية عين أيوب ثابت أمين سر الدولة بموجب المرسوم رقم (E/1) في الثلاثين من كانون الثاني عام 1936 [5]، وقد بقي في هذا المنصب حتى الرابع من كانون الثاني عام 1937، وعين نائبا عن الأقليات في المجلس عام 1937.[6]

المبحث الثالث: أيوب ثابت رئيساً للجمهورية اللبنانية عام 1943

تم تنصيب المندوب السامي جورج كاترو (Catroax)[7]، الذي قام بتحولات في لبنان وحدد موعد الاستقلال في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1941، وجدد الثقة بالرئيس الفرد

---

[1] الجبوري، مصدر سابق، ص33.

[2] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، جلسة بتاريخ 20 آذار عام 1934.

[3] الجبوري، مصدر سابق، ص34.

[4] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، جلسة بتاريخ 17 نيسان 1936.

[5] ماجد، خليل ماجد (د.ت): المصدر السابق، ص28: الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص446.

[6] رماني، مصدر سابق، ص60.

[7] جورج كاترو: ولد في مدينة ليمونج الفرنسية التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1879، درس العلوم العسكرية في كلية سان سيروتدرج فيها، اشترك في الحرب العالمية الأولى، عمل في دمشق ضمن القوات الفرنسية بين عامي 1920–1923، انتقل بعدها إلى مراكش وعمل على مكافحة ثورة الريف المغربي التي كان يتزعمها المجاهد عبد الكريم الخطابي، تقلد مناصب

نقاش كحل يبعد الانقسام الناشئ من خلاف الكتلتين الدستورية[1]، والوطنية[2]، وعد لبنان دولة مستقلة ذات سيادة، يحق لها تعيين ممثلين عنها لدى الدول الأخرى .[3]

اعترفت بريطانيا باستقلال لبنان في عام 1941، وقد جاء هذا الاعتراف على شكل رسالة تهنئة من الملك جورج السادس إلى الرئيس اللبناني، دعمت بريطانيا اعترافها بالجمهورية اللبنانية بتعيين الجنرال إدوارد سبيرز Edward Spears [4]، في شباط 1942 كأول وزير بريطاني مفوض في لبنان وسوريا والذي جعل بيروت مقراً له .[5]

عدة عسكرية وإدارية وعين حاكما لدمشق تحت رئاسة الجنرال ويغان، التحق بقوات فرنسا الحرة عام 1940، وقاد مع ديغول القوات الفرنسية التي دخلت سوريا ولبنان، انتدب من قبل ديغول ليكون المندوب العام لفرنسا الحرة، توفي بتاريخ 21 كانون الأول 1969 في باريس. للمزيد من التفاصيل ينظر: ظاهر، عدنان؛ وغنام، رياض، المصدر السابق، ص 102.

[1] الكتلة الدستورية اللبنانية: كتلة أو حزب أسسها الشيخ بشارة الخوري عام 1926، وقد اتخذ هذا الاسم في عام 1932، بدأ كتكتل سياسي عام 1934، أهم مبادئها الحفاظ على الميثاق الوطني اللبناني، وضعت الكتلة برامج طالبت الحكومة باتّباعها في مجالات السياسة، المالية والاقتصادية، والأحوال الاجتماعية، وشؤون التعليم، كما يحدد علاقة المغتربين بوطنهم، ويخطط لتنميتها وتطويرها، تمكنت هذه الكتلة من إيصال زعيمها الخوري إلى رئاسة الجمهورية عام1943، تحولت عام 1953 إلى حزب الاتحاد الدستوري. للمزيد من التفاصيل ينظر: العويلي، نور فارس حسين، المصدر السابق؛ جورج فرح، اللبناني الأول الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية – المراحل المختلفة التي مرت بها لبنان من الاحتلال الفرنسي حتى تجديد ولايته الثانية، (د–م)، (د–ت)، ص11–13 .

Suleiman, Michael M. (1976): Political Parties in Lebanon, The Challenge of afragmented political culture, New York, p,p ,250–260.

[2] الكتلة الوطنية اللبنانية: أحد أقدم الأحزاب السياسية النشطة في لبنان. بدأت الكتلة الوطنية كتيار سياسي عام 1936 ثم ككتلة نيابية بزعامة إميل إده، كان معظم أعضائها من المسيحيين، تحولت عام 1943 إلى حزب الكتلة الوطنية، ترأسها أميل إده حتى وفاته عام 1949، تسلم ريمون إده زعامة الحزب بعد وفاة والده، شَكَّل الحزب ما سمي الحلف الثلاثي مع حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، عام 1972 تحصل الحزب على 4 مقاعد في المجلس النيابي. للمزيد من التفاصيل ينظر: يونس، نور علاء (2015): الكتلة الوطنية ودورها في لبنان 1935–1949، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص12.

Political Parties and Forces in Lebanon: A Commitment and a Strategy for Peace and Democracy for the FutureAnṭwān Masarrah, Jordanie, 1996.

[3] الإمام، نضال سليمان (2008): التيارات السياسية في البقاع، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص67.

[4] إدوارد سبيرز: ولد بباريس في 7 آب 1886، التحق بمدرسة كلداري العسكرية عام 1903، وأَخذ يتدرج في الرتب العسكرية، ترأسَّ البعثة العسكرية البريطانية إلى باريس من (1917–1920)، تقاعد عام 1920، اشترك في الحرب العالمية الأولى، انتخب عضوا في مجلس العموم عام 1922، شغل منصب ضابط بريطاني لدى رئيس الوزراء الفرنسي، ووزيراً للدفاع في حزيران 1940، تولى رئاسة البعثة البريطانية إلى سوريا ولبنان في تموز عام 1941، وكان من أنشط الدبلوماسيين في منطقة الشرق الأوسط، ويدين له اللبنانيون بالمساندة الكبيرة في معركة الاستقلال في الوقت الذي اتهمه الفرنسيون بالعمل على إضعاف الدور الفرنسي وتقوية مصالح بريطانيا في المنطقة أصبح أول وزير مفوض بريطاني لعام 1942–1944، منح رتبة ميجر جنرال عام 1954، توفي عام 1974. للمزيد من التفاصيل ينظر:

بدأ مجرى الحرب العالمية يتغير في عام 1942 وإن خطر الحرب على الشرق كان قد زال تماما، ولم يعد لفرنسا الحرة من سبب لتأخير عودة الحياة الدستورية في لبنان، وأن حكومة ديغول قد وعدت لبنان الاستقلال التام على لسان الجنرال كاترو، ففي الرابع والعشرين من كانون الثاني عام 1943، أعلنت اللجنة الوطنية الفرنسية، قرارا يقضي بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان.[1]

في الثامن عشر من آذار عام 1943 قام المندوب الفرنسي الجنرال كاترو، بتعيين أيوب ثابت رئيس الدولة ورئيس حكومة الجمهورية اللبنانية[2]، لفترة انتقالية تكون مهمته الإشراف على إجراء انتخابات نيابية جديدة، عمل أيوب ثابت على استغلال الفرصة للسيطرة السياسية للمكون المسيحي البروتستانتي كونه ينتمي لها متناسياً مبدئه الذي كان ينادي به لإدارة البلاد، حيث سعى لجعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا، وكان متعصباً للفكرة السياسية المسيحية.[3]

وتطبيقاً للقرار الفرنسي استلم أيوب ثابت منصبه في التاسع عشر من آذار عام 1943 وأخذ يعمل على تأمين المصالح الفرنسية في لبنان من خلال التحضير للانتخابات[4]، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه وبإيحاء من المندوب السامي الجديد جوان هيللو ([5](Jean Helleua، أصدرت الحكومة مرسومين، فقد نصّ المرسوم الأول المرقم (49) على تحديد عدد النواب ب(54) عضواً بحيث يخصص (32) مقعداً للطوائف المسيحية، مقابل (22) مقعداً للطوائف الإسلامية[6]، وقد توزعوا على النحو التالي ثمانية عشر للموارنة[7]، وستة للروم الأرثوذكس، وثلاثة للروم

Under Two Flags: The Life of Major-general Sir Edward Spears, Max Egremont, Weidenfeld & Nicholson, 1997.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية. بيروت، العدد (4093)، بتاريخ 11 أب 1943، ص11329.

[1] الشمري، محمد سكير، الحياة النيابية في لبنان 1926 – 1943، ص 119، 120، 121، 122.

[2] تشكيل حكومة أيوب ثابت من 18 آذار 1943 الى 21 تموز 1943: (أيوب ثابت رئيساً ووزيراً للعدلية والداخلية والتموين، خالد شهاب وزيراً للمالية والتربية والتجارة والصناعة والزراعة والبرق والبرد، جواد بولس وزيراً للأشغال والصحة والإسعاف العام والشؤون الخارجية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ياسر طالب الخزاعلة، دور الإدارة الأمريكية والقوة الغربية في لبنان 1943-1961 دراسة تحليلية للأزمات اللبنانية، 2012، ص161.

[3] حلاق، حسان (1976): تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952، بيروت: دار النهضة العربية، ص 199.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، (بيروت)، العدد (4073)، بتاريخ 19 آذار 1943، ص5.

[5] جوان هيللو: سياسي فرنسي، ولد يوم 26 حزيران 1885 في باريس، كان من ضمن وفد بلاده في مؤتمر الصلح عام 1919، عمل في المفوضية الفرنسية في سوريا خلال المدة 1930-1933، وبعد هزيمة الجيوش الفرنسية أمام الألمان عام 1941 التحق بالجنرال ديغول، وأصبح مندوبا عاماً بدلاً من كاترو في لبنان بتاريخ 8 حزيران 1943، عمل على حل مجلس النواب في لبنان وأوقف العمل بالدستور في عام 1943، توفي بباريس بتاريخ 30 أيار 1955. للمزيد ينظر: نجار، إسكندر (2018): قاموس لبنان، بيروت، 40-44؛ رياشي، إسكندر (د.ت)، الأيام اللبنانية، بيروت، ص 20.

[6] النقاش، زكي (1965): لبنان بين الحقيقة والظلال، بيروت، ص45-46.

[7] الموارنة: طائفة تحتل المرتبة الأولى بين الطوائف المسيحية في لبنان، وتعّد نفسها (قاعدة الأمة اللبنانية) وينتشرون في مختلف أنحاء البلاد، أخذوا اسمهم من راهب اسمه (مارون) عاش ومات في سوريا، وشيد تلاميذه من بعده دير واشتهر باسم

الكاثوليك، وثلاثة للأرمن الأرثوذكس، واثنان للأقليات المسيحية، وعشرة للسنة، وتسعة للشيعة، وثلاثة للدروز[1]، وكان الهدف من ذلك استمالة البطريرك الماروني وجميع الموارنة والمسيحيين للتمسك بالفرنسيين الذين يساندون سياسة أيوب ثابت.[2]

بينما حمل المرسوم الثاني ذو الرقم (50) توزيع عدد النواب على المناطق اللبنانية، وكان في هذا التوزيع إجحافٌ بحق الطائفة الإسلامية[3]، غير أنَّ الرئيس أيوب ثابت أصرَّ على هذا التوزيع، بحجة أن للمغتربين اللبنانيين ومعظمهم من المسيحيين حقَّ الانتخاب، أمَّا المسلمون وبقيادة رئيس الكتلة الإسلامية محمد جميل بيهم فقد رفضوا قبول هذه الحجة رفضا باتاً، وعبروا عن ذلك من خلال مؤتمر الطوائف الإسلامية[4]، الذين أعلنوا فيه الاحتجاجات ورفضهم وتهديدهم بمقاطعة الانتخابات[5]، مما حددت تلك الاحتجاجات موقف العديد من الشخصيات الإسلامية،

الدير الشرقي أو بيت مارون، وبرغم انتشار المسيحية إلا أن سكان جبل لبنان بقوا متمسكين بدينهم، وأما اعتناقهم للمسيحية فيما بعد فكان على يد راهب من تلامذة مارون، وقدم الموارنة إلى جبل الشوف خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، والموارنة في لبنان يتبعون الكنيسة المارونية وهم من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وقد هيمن الموارنة على كل من متصرفية جبل لبنان العثمانية بالقرن التاسع عشر وجمهورية لبنان الكبير في ظل السيطرة الفرنسية، وكذلك تحتل تلك الطائفة المرتبة الأولى في صفوف المغتربين اللبنانيين، وعرفوا بذلك الاسم نسبة إلى القديس مارون الذي ينتسب إليه أبناء تلك الطائفة، ومعنى كلمة الموارنة (السيد الصغير). للمزيد من التفاصيل ينظر: الربيعي، عبد السلام متعب عيدان (2015): الموارنة وأثرهم في التطورات السياسية الداخلية اللبنانية 1958– 1989، كلية التربية، الجامعة المستنصرية: أطروحة دكتوراه غير منشورة.

Jessup, HENRY HARRIS (1910): Fifty-Three Years in Syria Leming H. revell, NEW YORK, p.158

[1] الدروز: توطن الدروز في قمم لبنان وسفوحه، نشأ مذهب الدروز في أحضان العقيدة الشيعية الإسماعيلية، الفاطمية أعلن عنه في عهد الحاكم بأمر الله سادس الخلفاء الفاطميين، وحاول بعض المشرقيين والرحالة نفي الأصل العربي عن الدروز أو التخفيف من نسبته فيهم فنسبوهم إلى عناصر كردية وفارسية وهندوسية وفرنسية. للمزيد من التفاصيل ينظر: رماني، ماجد (2016): الانتداب الفرنسي على لبنان 1920–1946، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر: رسالة ماجستير غير منشورة، ص 20. زيادة، بيارة (1969): التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، (د.ط)، بيروت، ص53.

[2] الشميساوي، باسم ريحان مغامس (2018): الأرمن في لبنان 1915 – 1975 دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كلية الآداب، جامعة ذي قار، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص9.

[3] الخوري، بشارة خليل (1960): حقائق لبنانية، ج3، بيروت، ص251.

[4] مؤتمر الطوائف الإسلامية: عقده الزعماء المسلمون في 21 حزيران عام 1943 في بيروت، مثل المؤتمر كلاً من رياض الصلح، وسامي الصلح، عبد الحميد كرامي، صائب سلام، وسليمان الظاهر، وبهيج تقي الدين. وقد أعلن أمين المؤتمر المقررات كما يلي: المطالبة بإلغاء المرسومين رقم (49–50)، وإجراء إحصاء عام وشامل بإشراف لجنة محايدة موثوق بها، وإجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد أو على أساس القانون القديم. ويمتنع المسلمون عموماً في لبنان عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تحقق هذه المطالب. للمزيد من التفاصيل ينظر: حلاق، حسان، المصدر السابق، ص203.

[5] الجسر، باسم (1964): رئاسة وسياسة ولبنان جديد، بيروت، ص230–233.

المشاركة في المؤتمر إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى المفوضية البريطانية في بيروت ومطالبتها بالتدخل إزاء ذلك التقسيم.[1]

أرادت السلطات الفرنسية ومن خلفها حكومة أيوب ثابت تثبيت القرار الذي يبرهن حالة الطائفية عن طريق خلق تفوق نسبي على حساب الوظائف الأخرى واعتبار بقية الطوائف بمثابة الآليات، ولذلك لجأت إلى تسجيل المغتربين اللبنانيين في سجلات الناخبين وفقاً للبند الرابع من المرسوم (49) وبما يحقق الأغلبية للمسيحيين، ولاسيما الموارنة منهم لأنهم يشكلون النسبة العالية من المغتربين اللبنانيين.[2]

وعلى إثر ذلك كانت ردة فعل الطوائف الإسلامية (سنة، شيعة، دروز) على هذين المرسومين شديدة وفورية[3]، ففي التاسع عشر من حزيران عام 1943، قابل وفد من الكتلة الإسلامية[4]، السكرتير العام في المفوضية الفرنسية وأوضحوا له مدى الضرر الذي سيلحق بالمسلمين في حالة تنفيذ هذين المرسومين وطلبوا منه التدخل لإيقاف تنفيذها، وفي نفسه اجتمع أعضاء الكتلة الإسلامية بالجنرال هيللو في منزل مفتي الجمهورية اللبنانية[5]، فقرروا مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين وإجراء إحصاء عام للإسكان تجري في ضوئه الانتخابات، كما هددوا بمقاطعة تلك الانتخابات في حال عدم تنفيذ مطالبهم.[6]

وفي الحادي والعشرين من حزيران عام 1943، وفي مقر جمعية الشبيه الإسلامية في بيروت عقد المسلمون مؤتمرا لهم عرف بمؤتمر الطوائف الإسلامية[7]، فحضره ممثلون عن مختلف

---

[1] ريان، محمد رجائي (1994): قضية الانتخابات في لبنان 1941–1943 وموقف بريطانيا منها –دراسة سياسية، المجلد 21، العدد (6)، الأردن، ص72.

[2] تقي الدين، سليمان (2019): المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي، بيروت: دار ابن خلدون، ص 295.

[3] فتوني، علي عبد (2013): تاريخ لبنان الطائفي، ط1، بيروت، ص106: حلاق، حسان، المصدر السابق، ص 200.

[4] الكتلة الإسلامية: وهي كتلة أسست في أوائل كانون الثاني 1943 حيث دعا محمد جميل بيهم إلى اجتماع للعاملين في الحقل الإسلامي ومن مختلف الطوائف الإسلامية، وقد انبثق عن هذا الاجتماع كتلة جديدة عرفت باسم (الكتلة الإسلامية)، وانتخب المجتمعون محمد جميل بيهم رئيساً لها، وأما أعضاؤها فكانوا (علي سلام، محمد خالد، مصطفى خالدي، سامي الصلح وغيرهم). للمزيد من التفاصيل ينظر: حلاق، حسان (1980): بيهم، محمد جميل، المورخ العلامة 1887 – 1978، بيروت، ص 55.

[5] بيهم، محمد جميل (1977): النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918 – 1945، بيروت: جامعة بيروت العربية، ص56.

[6] الحميداوي، محمد رضوي فجر محمد (2010): الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 والموقف الدولي منها، كلية التربية، جامعة ذي قار: رسالة ماجستير غير منشورة، ص64.

[7] ناصر، نوار مجيد (2022): السياسة البريطانية تجاه لبنان 1920–1946، كلية الآداب جامعة ذي قار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص186.

الطوائف الإسلامية من مختلف أنحاء لبنان، وقد افتتح مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد[1]، المؤتمر قائلا: "نجتمع اليوم لبحث قضية تهم الطائفة الإسلامية وتهم اللبنانيين جميعاً، ذلك إن اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان ويكون سبباً للتباعد الذي نحاربه ولا نرضها لأبناء أمتنا، فإذا نحن طالبنا اليوم وبشدة كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع، ثم أعقبها كلمات بعض الحاضرين والذين أكدوا فيها على وحدة الموقف الإسلامي من المرسومين ."[2]

وفي ختام المؤتمر تلا أمينا السر حسني أبو ظهر وصائب سلام مقررات المؤتمر والذي اتخذت بإجماع وهي :[3]

1- مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين الصادرين رقم 49 و50 اللذين يتعلقان بزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد على الطوائف والمناطق[4].
2- إجراء إحصاء عام شامل بإشراف لجنة محايدة موثوق بها.
3- إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد الذي نطلبه، وإلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس 42 نائباً منتخبا.
4- يمتنع المسلمون عموما في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطاليب.
5- تأليف لجنة للعمل سريعاً على كل ما من شأنه تحقيق هذه المطاليب. وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العام العادل.
6- إبلاغ نسخة من هذه المقررات لمقام الحكومة اللبنانية، وسفير فرنسا وممثلي بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السعودية ومصر والعراق وسائر ممثلي الدول الحليفة[5].

وفي الثاني والعشرين من حزيران اختارت اللجنة التنفيذية لملاحقتها، وعلى الرغم من أن حكومة أيوب ثابت تراجعت عن مواقفها، وأصدرت بتاريخ الخامس والعشرين حزيران مرسوماً

[1] محمد توفيق خالد: ولد في بيروت بمدينة المحروسة عام 1874 وهو من اسرة يعود نسبها إلى الفضل بن العباس بن عبد المطلب، تلقى دروسه الأولى بالمدرسة الرشديّة التي عُرفت بالعسكرية، انتخب مفتيا لبيروت عام 1932، ثم أصبح مفتيا للجمهورية اللبنانية في عهد الرئيس إميل إده، وفي عهد الاستقلال أصبح المفتش العام للمحاكم الشرعية، توفي في بيروت 1951. للمزيد من التفاصيل ينظر: بابتي، عزيزة فواك (1971): موسوعة الأعلام العرب والمسلمين، ج2، بيروت، ص156.

[2] الحميداوي، مصدر سابق، س65.

[3] عبد العالي، أسعد سعدون (2012): موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان 1943-1946، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص60-63.

[4] ضاهر وغنام، مصدر سابق، ص105-106.

[5] بيهم، محمد جميل (1977): النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918 – 1945، القاهرة، ص59-60.

يقتضي بتأجيل الانتخابات، ويشير إلى اعتزامها القيام بالإحصاء الجديد، فإن اللجنة التنفيذية هذه ظلت غير واثقة من هذه الحكومة، وطلبت في المذكرة التي قدمتها إلى هيللو يوم السادس من تموز، في جملة ما طلبت إيجاد حكومة حيادية، على اعتبار أن الحكومة القائمة فقدت ثقة اللبنانيين. فلم يسع المندوب السامي بالوكالة إلا الإيعاز للحكومة بالاستقالة.[1]

وفي تلك الأثناء عاد الجنرال كاترو إلى بيروت فبدأ مشاورته مع مختلف القوى السياسية في البلاد لإيجاد حل للأزمة، كما تسلم مذكرة سرية من مصطفى النحاس طلب فيها إيجاد حل عادل لتلك القضية واقتراح أن يكون الحل بإعطاء الطوائف المسيحية 29 مقعدا مقابل 25 للطوائف الإسلامية.[2]

وفي التاسع من تموز 1943 زار الجنرال كاترو مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد اللبناني والذي تحدث عن المرسومين 49، 50 وما يلحق بالمسلمين من أذى في حالة تنفيذها، موضحاً أن المسلمين في لبنان لا يطلبون إلا الحق والعيش بسلامة مع بقية الطوائف على أساس العدل، وقد استمع الجنرال إلى هذه المطالب مشيراً إلى أنه سيقوم بدراسة المرسومين اللذين وضعا بعد سفره بكل تجرد مع المذكرة التي رفعت إليه .[3]

فقد رفض بطريرك الماروني قرار محمد توفيق خالد، فقد وجه برقية إلى رئيس الدولة أيوب ثابت حيث قال: "نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الإحصاء وتوزيع المقاعد النيابية، ويؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف .[4]"

ونتيجة لإعلان تلك المواقف اشتدت الأزمة اللبنانية والتي أخذت طابعاً طائفياً[5]، مما دعا بعض اللبنانيين للبحث في إمكانية عقد مؤتمر وطني لجميع اللبنانيين، وقام فليب نقاش ووفد مسيحي بجولة على رؤساء الطوائف المسيحية، ولما اجتمع الوفد بالبطريرك الماروني قال فليب نقاش: "إن الحالة في بيروت يا صاحب الغبطة سيئة للغاية في هذه الأيام، وبعد أن كان سكان بيروت يعيشون منذ عشرات السنين حتى أواخر العهد العثماني في تفاهم وتقارب، لا فارقا طائفيا يفرقهم، أصبحوا الآن مقسمين على بعضهم انقساماً ينذر بالشرور. فما كان من بالبطريرك الماروني إلا أن أبدى استعداده للنزول من مقره في الديمان إلى مقره في بكركي لترأس المؤتمر

[1] بيهم، محمد جميل، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج 2، بيروت: دار الكشاف، 1950، 112.
[2] الحميداوي، مصدر سابق، ص 66.
[3] المصدر نفسه، ص77.
[4] بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور...، ص 113، 114.
[5] العقاد، صلاح (1966): العرب والحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية العالية، ص 112.

المقترح، غير أن النائب البطريركي عبدالله الخوري قال للوفد:" أن غبطته لن ينزل إلى بكركي.. لا يكفي أن يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا ."[1]

فشل المؤتمر الوطني نظراً لاتجاهه الطائفي[2]؛ بسبب إصرار مسلمين ومسيحين على قرارهم وتردي الأوضاع السياسية في البلاد من جهة، ومن جهة أخرى عدم نجاح حكومة أيوب ثابت في إنجاز المستوى المطلوب مما جعل في الحادي والعشرين من تموز عام 1943 قرار الجنرال كاترو بإقالة وزارة ثابت بعد امتناعه عن تعديل المرسومين .[3]

الخاتمة:

من خلال ما تقدم وبعد أن تناول الباحث دراسة سيرة أيوب ثابت ودوره السياسي في تاريخ لبنان، نستطيع أن نعطي نبذة عن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

1. كان أيوب ثابت أول رئيس بروتستانتي إنجيلي وخامس رئيس لبنان قبل الاستقلال، واستمر حكمه ما يقارب ثلاثة أشهر وانتهى بمعارضة شديدة بعد تعديل قانون الانتخابات، حيث اعتمد على جميع المقترعين في توزيع المقاعد النيابية.
2. عرف عنه ذو حنكة عالية وواجه الفرنسيين بمواقفه الوطنية التي أجبرتهم على تغيير سياستهم تجاه ذلك البلد، ليس خلال فترة الدراسة، بل المراحل التاريخية اللاحقة.
3. قضى حياة برلمانية صاخبة، فما تمت مداورة على الحكومة في رئاسة شارل دباس الأولى إلا كانت له فيها اليد الكبرى بالاتفاق مع صديقه اللدود إميل إده. ولم تعرف وزارة من وزارات عهد الانتداب الضجات التي كانت تثيرها وزارات أيوب ثابت. فهو، بحسب وصف بشارة الخوري: «عنيف مقدام صريح في صداقاته وتعصبه وخصوماته، نزيه الكف، وفيّ العهد.
4. دأب أيوب منذ أول دخوله في عالم السياسة على تبني قواعد ومبادئ أساسية في بناء الدولة اللبنانية على أسس ديمقراطية ودستورية، وفرض هيبة الدولة ووجوب احترام القوانين وتطبيقها على جميع أبناء الشعب اللبناني وهذا ما يؤكد وطنيته للمصلحة العامة.
5. كان أيوب ثابت عروبياً قومياً إلى حد كبير، وكان يؤمن بأن يبقى لبنان السيد الحر المستقل، مسلطاً جل اهتمامه على استقرار لبنان وبسط العدل رافضاً خروج لبنان من مبدأ الحياد والانخراط.

[1] حلاق، تاريخ لبنان المعاصر....، ص 207، 208.
[2] حلاق، التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952....، ص 172.
[3] تقي الدين، مصدر سابق، ص 296.

6. أدى دوراً كبيراً وفاعلاً داخل المجلس النيابي في معالجة القضايا الأساسية والمصيرية في تاريخ لبنان المعاصر، وبذل جهداً كبيراً في إيصال صوت الشعب اللبناني عامة، والمطالبة بحقوقهم المكتسبة عبر وسائل برلمانية ديمقراطية شرعية.
7. أسهم إسهامات كثيرة في تقويم السلطة اللبنانية، وتصحيح الكثير من برامج وسياسات واتجاهات ومسارات خاطئة في مسيرة الحكومات اللبنانية المتعاقبة على حكم لبنان، كما اتخذ مواقف عديدة واضحة كان لها أثر في تعديل المشاريع والقوانين للمصلحة العامة التي تصب في مصلحة الوطن وتحقق طموح الشعب في الوصول إلى مصاف التقدم والنهضة.
8. سعى أيوب ثابت بكل قوة وبذل جهداً واضحاً من أجل أن يصبح لبنان في ركب الدول المتقدمة تكنولوجياً، وأن يصبح المواطن اللبناني عامة على مستوى عال من العلمية والتحضر، وقد برهن على ذلك من خلال توليه وزارة الداخلية سنة1928 ، إذ قام بجهود جبارة حيث أثناء توليه وزارة الداخلية عرف بمواقفه الصلبة وبقرارته الجريئة بفرض ضريبة على رمي النفايات في الشوارع. وثب أيوب ثابت من مكتبة في وزارة الداخلية في السرايا القديمة. ومن إجراءاته التشديد على الموظفين بضبط مواعيد الدوام، والويل للموظف الذي كان يأتي بعد الساعة الثامنة إلى مكتبه. كما منع شرب القهوة في الدوائر الرسمية، والأكل ضمن الدوام الرسمي.
9. تولى أيوب ثابت رئاسة الدولة عام 1943 ورأى الناس أن عهداً جديداً قد يأتي بالخير على لبنان. لكن هذا الأمل المشروع لم يتحقق، إذ إن الرئيس ثابت أدخل تعديلاً خطيراً في قانون الانتخابات رأت فيه الطوائف الإسلامية مساً بحقوقها، إذ إن التعديل قد اعتمد على إحصاء جميع المغتربين في توزيع المقاعد، فنال المسيحيون أكثر المقاعد، فأصبح عدد مقاعد المسيحين يفوق المقاعد التي نالها المسلمون.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق

1- الوثائق المنشورة:

أ – الوثائق باللغة الفرنسية:

(Minster Des 0 Etrangeres)

1. A.D.F., vol.264, Télégramme de Le Mowsleur Aristibe Briand Kinistre des Affaires Etrangèr os de la République Frangaise, Baris, No. 412-2, du 30 july 1928.
2. A.D.F., vol.264, Télégramme de Le Mowsleur Aristibe Briand Kinistre des Affaires Etrangèr os de la République Frangaise, Baris, No. 412-2, du 30 july 1928.

ب – الوثائق باللغة العربية:

1 – محاضر مجلس النواب اللبناني:

1. م. م. ن اللبناني، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الأول، الجلسة الرابعة، الجلسة الأولى، بتاريخ 25 أيار عام 1922.
2. م. م. ن اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد العادي الثاني، الجلسة الأولى، بتاريخ 25 كانون الثاني عام 1924.
3. م. م. ن. اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، 13 بتاريخ تشرين الأول عام 1927.
4. م. م. ن. اللبناني، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الخامسة، 12 بتاريخ أيار عام 1927.
5. م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، 18 كانون الثاني 1928.
6. م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، بتاريخ 26 شباط عام 1929.
7. م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، جلسة بتاريخ 27 آذار عام 1929.

8. م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، جلسة بتاريخ 20 آذار عام 1934.
9. م. م. ن. ل، الدور التشريعي الأول، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، جلسة بتاريخ 17 نيسان 1936.

2 – الجرائد والصحف:

1– الجريدة الرسمية للحكومة اللبنانية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، (بيروت)، العدد (4073)، بتاريخ 19 آذار 1943.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد (2322)، بتاريخ 5 نيسان 1930.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد (4093)، بتاريخ 11 آب 1943.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد (2916)، بتاريخ 12 كانون الثاني 1934.

ثانياً– الكتب الوثائقية:

1. الخوري أسطفان إبراهيم الخوري، وثائق البطريرك الحويك السياسية، ط 1، لبنان، 2013.

ثالثا– الرسائل والأطاريح الجامعية:

أ– الرسائل العربية:

1. الإمام، نضال سليمان (2008): التيارات السياسية في البقاع، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية: رسالة ماجستير غير منشورة.
2. انطوان، عدنان اسكندر (2005): الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام 1952، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة.
3. الجبوري، جاسم محمد خضير (2006): مجلس النواب اللبناني 1943– 1975، كلية الآداب، جامعة الموصل: رسالة دكتوراه غير منشورة.
4. الجبوري، عبدالله سليمان شحاذه (2016): دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني 1943–1958، كلية الآداب، جامعة الموصل: رسالة ماجستير غير منشورة.
5. الحميداوي، محمد رضوي فجر محمد (2010): الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 والموقف الدولي منها، كلية التربية، جامعة ذي قار: رسالة ماجستير غير منشورة.
6. الخزاعي، صباح علكم موسى (2007): الشيخ تاج الدين الحسني ودوره في تاريخ سورية المعاصر 1890 – 1943، جامعة القادسية، كلية التربية: رسالة ماجستير غير منشورة.

7. الخزعلي، فاضل جاسم منصور (2012): العلاقات السورية اللبنانية 1946–1963، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية: رسالة ماجستير غير منشورة.
8. الدليمي، صباح مهدي ويس (1989): الثورة السورية الكبرى وموقف الرأي العام العراقي منها 1925 – 1927، كلية التربية – جامعة بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة.
9. الربيعي، عبد السلام متعب عيدان (2015): الموارنة وأثرهم في التطورات السياسية الداخلية اللبنانية 1958– 1989، كلية التربية، الجامعة المستنصرية: أطروحة دكتوراه غير منشورة.
10. رماني، ماجد (2016): الانتداب الفرنسي على لبنان 1920–1946، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ةجامعة محمد خيضر: رسالة ماجستير غير منشورة.
11. الشمري، محمد سكير (2004): الحياة النيابية في لبنان 1926 – 1943، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة.
12. الشميساوي، باسم ريحان (2018): مغامس الأرمن في لبنان 1915 – 1975: دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كلية الآداب، جامعة ذي قار: رسالة دكتوراه غير منشورة.
13. الصولاغ، حسين حمد عبد الله (1990): التطورات السياسية في لبنان 1941 – 1958، كلية التربية (ابن راشد)، جامعة بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة.
14. عبد العالي، أسعد سعدون (2012): موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان 1943–1946، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية: رسالة ماجستير غير منشورة.
15. عبد الله، إياد إبراهيم (2015): شارل دباس ودوره السياسي في لبنان 1884– 1935، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، رسالة ماجستير غير منشورة.
16. المحلاوي، ياسر حمد خليفة ضايع (2014): أميل إده ودوره السياسي في لبنان حتى عام 1949، كلية الآداب، جامعة الأنبار: رسالة ماجستير غير منشورة.
17. ناصر، نوار مجيد (2022): السياسة البريطانية تجاه لبنان 1920–1946، كلية الآداب جامعة ذي قار: أطروحة دكتوراه غير منشورة.
18. نعلبنديان، بيرج (2011): النظام السياسي اللبناني (الواقع الآفاق)، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة.
19. يونس، نور علاء (2015): الكتلة الوطنية ودورها في لبنان 1935–1949، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية: رسالة ماجستير غير منشورة.

ب – الرسائل الأجنبية:

1. Political Parties and Forces in Lebanon: A Commitment and a Strategy for Peace and Democracy for the Future Anṭwān Masarrah, Jordanie, 1996.

رابعاً – الكتب العربية والمعربة:

1. بليبل، إدمون (1946): تاريخ لبنان العام، بيروت.
2. الرياشي، إسكندر (1961): رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، ط1.
3. نجار، إسكندر نجار (2018): قاموس لبنان، بيروت.
4. الجسر، باسم (1964): رئاسة وسياسة ولبنان جديد، بيروت.
5. زيادة، بيارة (1969): التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت، د.ط.
6. الخوري، بشارة الخوري (1960): حقائق لبنانية، بيروت، ج3.
7. فرح، جورج (د.ت): اللبناني الأول الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية – المراحل المختلفة التي مرت بها لبنان من الاحتلال الفرنسي حتى تجديد ولايته الثانية، (د–م).
8. حلاق، حسان (1976): تاريخ لبنان المعاصر 1913– 1952، بيروت: دار النهضة العربية.
9. حلاق، حسان (1980): محمد جميل بيهم، المؤرخ العلامة 1887 – 1978، بيروت.
10. النقاش، زكي (1965): لبنان بين الحقيقة والظلال، بيروت.
11. هملسي، ستيفن (1978): سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقيل، ط1، بيروت: دار الحقيقة.
12. تقي الدين، سليمان (2019): المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي، بيروت: دار ابن خلدون.
13. أبو عيسى، شادي خليل (2008): رؤساء الجمهورية اللبنانية 1926 – 2007 خفايا، وقائع، وثائق، صور، ط1، بيروت.
14. أبو عيسى، شادي خليل:(2009) الولايات غير المتحدة اللبنانية، بيروت.
15. العقاد، صلاح (1966): العرب والحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية العالية.
16. السيد، فؤاد صالح (2011): معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي، ط4، بيروت.
17. فتوني، علي عبد (2013): تاريخ لبنان الطائفي، ط1، بيروت.
18. شعيب، علي عبد المنعم (1990): تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918 – 1946، ط1، بيروت: دار الفارابي.

19. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (د.ت): الموسوعة السياسية، ج 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
20. ضاهر، عدنان محسن؛ وغنام، رياض (2012): معاجم حكام لبنان 1842- 2012، ط 1، بيروت: دار بلال.
21. بابي، عزيزة فواك (1971): موسوعة الإعلام العرب والمسلمين والعالميين، ج3، بيروت: دار الكتب العلمية.
22. يونس، الكسندر جرجي ابي (2019): إميل إده (1883- 1949) قدة الجمهورية اللبنانية، بيروت: الجامعة اللبنانية.
23. الصليبي، كمال سليمان (1991): تاريخ لبنان الحديث، ط7، بيروت: دار النهار.
24. ماجد، ماجد خليل (1997): تاريخ الحكومات اللبنانية 1926 – 1996 التأليف، الثقة، الاستقالة، ط1، بيروت.
25. بيهم، محمد جميل (1977): النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918 – 1945، بيروت: جامعة بيروت العربية.
26. بيهم، محمد جميل (1950): قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج 2، بيروت: دار الكشاف.
27. الحلو، ناجي كريم (1980): حكام لبنان 1920-1980، ط1، بيروت.
28. الأمنازي، نجيب (1954): سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية.
29. الخزاعلة، ياسر طالب (2012): دور الإدارة الأمريكية والقوة الغربية في لبنان 1943-1961: دراسة تحليلية للأزمات اللبنانية.

خامساً – الكتب الانكليزية والفرنسية:

1. Encyclope, die du mond Actual les Arabes. Collection dirigee, e`ar Charles Henri Faurod, paris, 1975.
2. Andrew Arsan – Cyrus Schayegh, The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates , Routledge, New York, 2015.
3. Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon, Second Edition Pluto Press, London.2012 ,
4. HENRY HARRIS JESSUP, Fifty-Three Years in Syria Leming H. revell, NEW YORK, 1910.

5. Klieman, Aaron, Foundations of British policy in the Arab world, London, 1971.
6. Michael M. Suleiman, Political Parties in Lebanon, The Challenge of afragmented political culture, New York, 1976.
7. Under Two Flags: The Life of Major-general Sir Edward Spears, Max Egremont, Weidenfeld & Nicholson, 1997.

سادساً – البحوث والدراسات العربية المنشورة:

1. ريان، محمد رجائي :(1994) قضية الانتخابات في لبنان 1941-1943 وموقف بريطانيا منها –دراسة سياسية، المجلد (21)، العدد (6)، الأردن.